الاتحـــاد الدولـــــي للاتصـــــالات

المؤتمـــر العالمـــي لتنميـــة الاتصـــــالات
لعام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 – 27 مارس 2002

الوثيقـــة A-21
9 يناير 2002
الأصل: بالإسبانية

البنود 4 (ب) و4 (ج) و4 (د) من جدول الأعمال — اللجنة 5

كوستاريكا

مقترحات بشأن أعمال المؤتمر

دعم مكتب تنمية الاتصالات باعتباره وكالة تنفيذية لمشاريع تنمية الاتصالات

حيث إن

1 إحدى مهام مكتب تنمية الاتصالات التابع للاتحاد الدولي للاتصالات تتمثل في العمل كوكالة متخصصة للأمم المتحدة لتنفيذ مشاريع الاتصالات؛

2 التغييرات الكبيرة التي شهدها قطاع الاتصالات في السنوات الأخيرة تعني أنه يجب على البلدان النامية أن تنفذ بشكل سريع وفعال مشاريع إنمائية حقيقية في بنيتها الأساسية للاتصالات للحيلولة دون اتساع الفجوة القائمة بينها وبين البلدان الصناعية؛

3 خبرة الاتحاد في تنفيذ المشاريع تعد جذابة للبلدان لا لمجرد أنها تكفل للمشروع الشفافية، ولكن أيضاً بسبب سرعة التنفيذ الناجمة عن مرونة قواعد الاتحاد وإجراءاته؛

4 مشاريع كبرى قد نُفذت في السنوات الأخيرة وتطلبت جهداً كبيراً وإجراءات فعالة وقابلة للتكيف، وإن مكتب تنمية الاتصالات ليس لديه القدرة والموارد الكافية لمواصلة الاضطلاع بهذا العدد المتزايد من المشاريع بالكفاءة والسرعة التي للبلدان أن تتوقعها؛

5 الاتحاد يتلقى إيرادات تسمى "التكاليف الإدارية" للمشروع، وذلك في جميع الحالات، سواء كان التمويل من البلد ذاته أو من موردين أو من مصادر تمويل أخرى، وهذه الإيرادات تمثل بنداً كبيراً للدخل لتنفيذ السياسة المقررة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في أنشطة الاتحاد؛

6 المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق لم تتمكن في حالات كثيرة في الأعوام الماضية من تكريس الاهتمام الملائم لهذا النشاط، ونجم عن ذلك انخفاض كبير في مناطق معينة في عدد المشاريع المنفذة عادة فيها الذي كان يعتبر عدداً كبيراً؛

7 تقارب تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والخدمات الجديدة التي تتطلبها الأسواق، تفتح ميادين جديدة لتنفيذ مشاريع إنمائية كبرى، وإن منظمات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفريق المهام المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفريق المهام المعني بالفرص الرقمية تقترح مبادرات وبدأت في شغل المجالات الاستراتيجية التي كانت فيما سبق حكراً على الاتحاد؛

8 ضعف تجاوب الاتحاد في الشهور الأخيرة بسبب عدم احتكامه على الإمكانيات والموارد يعني أن البلدان ستدخل في اتفاقات مع شركات استشارية خاصة، بتكلفة أعلى بكثير ودون ضمان من الاتحاد بالشفافية،

توصي حكومة كوستاريكا

بأن توافق الدول الأعضاء في الاتحاد على الاقتراح الرامي إلى دعم قدرة مكتب تنمية الاتصالات بالاتحاد الدولي للاتصالات بحيث يتمكن من الاضطلاع بمهمته كوكالة متخصصة للأمم المتحدة لتنفيذ المشاريع على النحو السريع والفعال الذي لعملائه وهم البلدان النامية أن تنتظره منه،

وتحقيقاً لهذه الغاية، يوصى بما يلي

1 إنشاء وحدة لتنفيذ المشاريع داخل مكتب تنمية الاتصالات، على أن تُسند إليها المسؤولية الكاملة وتوفر لها الموارد اللازمة للاضطلاع بالأعمال المتصلة بما يلي:

- الترويج، من أجل مواجهة المنظمات الأخرى ذات الإمكانيات الاقتصادية الكبيرة، التي أنشأت وحدات لتنفيذ المشاريع تتجاوز في حجمها أحياناً حجم مكتب تنمية الاتصالات بأسره. ويعتبر الآن بعض الشركاء في منظومة الأمم المتحدة من المنافسين الجدد لنا، ناهيك عن الشركات الاستشارية الخاصة؛
- تنفيذ جميع مراحل المشروع، ابتداءً من تحديد المشاريع وحتى تنفيذها، بما في ذلك إبرام الاتفاقات الإدارية اللازمة، وإعداد ملحقات مفصلة للمشاريع، وتصميم النظام والمواصفات التقنية، والحصول على المعدات، والعقود، والخبراء الاستشاريون، وما إلى ذلك، وكذلك رصد الأنشطة ومراقبة تنفيذ الميزانية، وعمليات التقييم الدوري وما إلى ذلك؛
- كفالة إرضاء البلدان النامية التي تُنفذ فيها المشاريع، ويتأتى هذا الرضا من الشفافية والجودة، بما في ذلك سرعة تقديم الخدمات وضمان تنفيذ المشروع بنجاح؛

2 وضع إجراءات عمل لوحدة تنفيذ المشاريع وتزويدها بالموارد بحيث تتمكن، باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، من تأمين تنفيذ المشاريع بكفاءة من خلال التنسيق بين الوحدة الكائنة في جنيف والمكاتب التابعة لقطاع تنمية الاتصالات في المناطق المختلفة؛

3 توفير الإمكانيات اللازمة لوحدة تنفيذ المشاريع للتصدي مباشرة للأنشطة الرئيسية الثلاثة المرتبطة بمشاريع التعاون التقني، وهي بالتحديد: تعيين خبراء لتغطية الخدمات الاستشارية، وتنظيم التدريب والدورات التدريبية التي تقتضيها هذه المشاريع؛ وشراء المعدات المطلوبة (الأجهزة والبرمجيات) ومراقبة تركيبها واختبارها؛ والمقتضيات القانونية والرقابية المختلفة التي يجب التصدي لها من أجل الامتثال لقواعد وإجراءات الاتحاد الدولي للاتصالات.